

خلال ندوة «الوقاية في ظل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية».. نظمتها وزارة العدل ضمن الحملة الوطنية التوعوية لمكافحة المخدرات «وطن يحميك»

مختصون: تشديد العقوبات على تجار ومرتجعي المخدرات وتوسيع فرص العلاج الطوعي والتأهيل للمتعاطين

- **السند: القانون الجديد يعيد صياغة منظومة مكافحة المخدرات ويوازن بين العقوبة والعلاج**
- **الياسين: القانون ينظر إلى المدمن كمرضى ويعزز الوقاية قبل العقاب**
- **العارضي: انخفاض مؤشرات المخدرات 80% وتراجع عمليات الجلب 85% خلال سنة أشهر**
- **جهود كبيرة تبذلها الأجهزة الأمنية بالتعاون مع السلطات القضائية في تنفيذ أحكام القانون**
- **الرشيدى: التشريع يعتمد ثلاثة مسارات رئيسية.. الوقاية أولاً ثم العلاج فالعقاب**
- **عبد الوهاب: القانون وسع الحماية القانونية وشدد الرقابة على الجرائم المرتبطة بالمخدرات**



وكيلة وزارة العدل عواطف السند ومدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية الاحكامي العام الاول المستشار بدر المسعد (ريليش كومار)



الاستاذ المشارك بقسم القانون الجزائي في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. خالد الرشيدى ومساعد مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العقيد محمد العارضي ونائب رئيس معهد الكويت للمحاماة لشؤون التدريب والتطوير بجمعية المحامين الاحكامي حمود خالد عبدالوهاب وأمين سر التحقيق في إدارة الأقاليم الجزائية لطيفة الياسين خلال الندوة

أكد مسؤولون ومختصون أن المرسوم بقانون رقم 159 لسنة 2025 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية يمثل نقلة نوعية في السياسة التشريعية الكويتية، من خلال بناء منظومة متكاملة تقوم على الوقاية والعلاج والردع، بما يعزز حماية المجتمع ويواكب التطورات المتسارعة في أساليب تهريب وترويج المخدرات، وذلك خلال ندوة «الوقاية في ظل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية» التي نظمتها وزارة العدل ضمن الحملة الوطنية التوعوية لمكافحة المخدرات «وطن يحميك»، برعاية وزير العدل المستشار ناصر السميح، وبمشاركة نخبة من المختصين في الجوانب القانونية والأمنية والقضائية، وهم: وكيلة وزارة العدل عواطف السند والاستاذ المشارك بقسم القانون الجزائي في كلية الحقوق بجامعة الكويت د. خالد صالح الرشيدى ومساعد مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العقيد محمد مناور العارضي، إلى جانب نائب رئيس معهد الكويت للمحاماة لشؤون التدريب والتطوير بجمعية المحامين الكويتية الاحكامي حمود خالد عبدالوهاب. بداية، قالت وكيلة وزارة العدل عواطف السند إن المرسوم بقانون رقم 159 لسنة 2025 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمثل فقرة تشريعية حقيقية في حماية المجتمع، ويعكس حرص الدولة على مواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها المخدرات والمؤثرات العقلية وأساليب تهريبها وترويجها المستحدثة.

وأوضحت السند أن القانون صدر في وقت بالغ الدقة، في ظل تحديات متزايدة يفرضها انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وتطور أساليب التهريب والترويج، وهي تحديات من شأنها أن تهدد نهضة الأم، الأمر الذي دفع الدولة إلى إصدار هذا التشريع لحماية أبنائها وصونا لمقدراتها. وأضافت أن القانون

وأوضح أن القانون لم يقتصر على تشديد العقوبات، بل عزز الجوانب الوقائية والعلاجية، ومنح المتعاطين فرصة العلاج والإعفاء من العقوبة وفق ضوابط محددة، كما وضع تعريفاً واضحاً لمفهوم «الجليس» وفرق بينه وبين الوجود الطبيعي في مكان الواقعة، حفاظاً على العدالة في تطبيق القانون. وحذر المسافرين من حمل أمتعة أو أدوية أو مقتنيات مجهولة المصدر، مؤكداً أن القانون شدد العقوبات على مستغلي القصر وذوي الإعاقة والموظفين العموميين في جرائم المخدرات. بدورها، أكدت أمين سر التحقيق في إدارة الأقاليم الجزائية لطيفة يونس الياسين أن قانون المخدرات الجديد يستند إلى فلسفة تقوم على الوقاية والعلاج قبل العقاب، ويعكس حرص الدولة على حماية المجتمع والأسرة من أفة المخدرات. وأوضحت أن القانون منح المدينين فرصاً أوسع للعلاج وإعادة التأهيل، ووسع صلاحيات النيابة العامة في إصدار المتعاطين بمرآكز العلاج، كما نظم آلية الإبلاغ عن حالات الإدمان، وعرف مفهوم «الجليس» حماية للمجتمع من التستر على جرائم التعاطي. وشددت على أن التوعية القانونية والوقاية مسؤولية مجتمعية مشتركة، داعية إلى المبادرة بطلب العلاج والاستفادة من الضمانات التي وفرتها القانون.

وكشف العارضي عن مؤشرات إيجابية بعد نحو ستة أشهر من تطبيق القانون، حيث سجلت الإدارة انخفاضاً بنسبة 80 في المئة في بعض مؤشرات المخدرات، وتراجعا في عمليات جلب المواد المخدرة بنسبة 85 في المئة، معتبراً أن هذه النتائج تعكس فاعلية القانون، وثقة المجتمع في الأجهزة المختصة، واستمرار الجهود الأمنية والتوعوية في مكافحة هذه الآفة. كما استعرض المشاركون في الندوة عدداً من الجوانب القانونية التي تضمنها القانون الجديد، ومن بينها تنظيم إجراءات العلاج، وتشديد العقوبات على مستغلي القصر وذوي الإعاقة، وتوفير حماية قانونية للمتعاطين الراغبين في العلاج، إلى جانب التحذير من حمل الأدوية والطرود المجهولة المحتوى أثناء السفر، أو شراء منتجات قد تحتوي على مواد مخدرة، مؤكداً أن الوقاية والتوعية تمثلان خط الدفاع الأول لحماية المجتمع من المخدرات. من جهته، ذكر نائب رئيس معهد الكويت للمحاماة لشؤون التدريب والتطوير في جمعية المحامين الكويتية الاحكامي حمود خالد عبدالوهاب أن قانون المخدرات الجديد يعد من أكثر التشريعات شمولاً، إذ جمع مختلف الجرائم المرتبطة بالمخدرات في إطار قانوني واحد، وامتد نطاق تطبيقه إلى الجرائم التي تقع خارج الكويت متى امتدت آثارها إلى داخل البلاد.

المخدرات العقيد محمد مناور العارضي أن الإدارة تواصل جهودها الأمنية والوقائية والعلاجية من خلال ضبط عمليات التهريب، وتفكيك الشبكات الإجرامية، والتعاون مع الجهات الدولية لإحباط عمليات تهريب المخدرات قبل وصولها إلى الكويت. وأوضح أن دور الإدارة لا يقتصر على الضغط الأمني، بل يشمل تقديم الدعم العلاجي للأسر والمتعاطين، مشيراً إلى تخصيص الخط الساخن (188414) لاستقبال البلاغات والاستفسارات وتوجيه الراغبين في العلاج بسرية تامة. وأضاف أن الإدارة نفذت حملات توعوية مستمرة في المدارس والجامعات، للتعريف بمخاطر المخدرات وأساليب المروجين الحديثة، لافتاً إلى استخدام بعض العصابات وسائل مبتكرة لإخفاء المواد المخدرة، من بينها تشبيح أوراق بجم (A4) بمواد مخدرة لاستدراج الشباب.

علم الجريمة، إلى جانب تطوير البرامج الوقائية داخل الأسرة والمدارس والجامعات وأماكن العمل. وأضاف أن التشريع أولى الجانب العلاجي اهتماماً كبيراً، فمُنح المتعاطي الذي حماية قانونية، ووسع دائرة الأشخاص الخولين بالابلاغ عن المدمن لتشمل الأقارب حتى الدرجة الثالثة مع ضمان سرية بيانات المبلغين، كما منح النيابة العامة والمحاكم صلاحيات أوسع لإبداع المتعاطين في مراكز العلاج أو استبدال العقوبة بالعلاج متى اقتضت المصلحة العامة ذلك. وفي الجانب العقابي، أكد الرشيدى أن القانون شدد العقوبات على جرائم الاتجار، خصوصاً إذا ارتكبت في المدارس أو المساجد أو أماكن التجمعات أو استهدفت الأحداث، حيث قد تصل العقوبات إلى الإعدام أو السجن المؤبد. بدوره، أكد مساعد مدير الإدارة العامة لمكافحة

وضع قواعد تعزز سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالمتعاطين الراغبين في العلاج. وأضاف أن التشريع أولى الجانب العلاجي اهتماماً كبيراً، فمُنح المتعاطي الذي حماية قانونية، ووسع دائرة الأشخاص الخولين بالابلاغ عن المدمن لتشمل الأقارب حتى الدرجة الثالثة مع ضمان سرية بيانات المبلغين، كما منح النيابة العامة والمحاكم صلاحيات أوسع لإبداع المتعاطين في مراكز العلاج أو استبدال العقوبة بالعلاج متى اقتضت المصلحة العامة ذلك. وفي الجانب العقابي، أكد الرشيدى أن القانون شدد العقوبات على جرائم الاتجار، خصوصاً إذا ارتكبت في المدارس أو المساجد أو أماكن التجمعات أو استهدفت الأحداث، حيث قد تصل العقوبات إلى الإعدام أو السجن المؤبد. بدوره، أكد مساعد مدير الإدارة العامة لمكافحة

في تشريع واحد، بما أسهم في توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا المجال، وتوحيد الأحكام القانونية المتعلقة بالجرائم والعقوبات والإجراءات، الأمر الذي سهل تطبيق القانون من الناحية العملية. وأضافت أن القانون حرص على التفرقة بصورة واضحة بين تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية وحيازتها بقصد التعاطي من جهة، وبين الحيازة بقصد الاتجار من جهة أخرى، مبيّنة أن النهج التشريعي في مواجهة جرائم الجلب والاتجار والترويج يقوم على التشديد في العقاب، في حين يقوم النهج التشريعي في التعامل مع المتعاطين على العلاج والاحتواء. وأشارت إلى أن القانون نظم إجراءات العلاج والتأهيل والإبداع العلاجي للمدمنين، تمهيداً لإعادة دمجهم في المجتمع، كما شدد العقوبات في حالات استغلال القصر أو استغلال الوظيفة العامة، ومنتحين.

علامات مبكرة تكشف التعاطي

أوضح العقيد محمد العارضي أن من أبرز مؤشرات تعاطي المخدرات التغيير المفاجئ في السلوك، والعذوانية، وكثرة الخلافات الأسرية، والشك والهلاوس، والتراجع الدراسي أو الوظيفي، إضافة إلى وجود آثار على الأصابع أو العثور على أدوات تستخدم في التعاطي مثل أوراق اللف أو القصدير المحترق. وشدد على أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات توفر المشورة والدعم للأسر بسرية تامة، داعياً إلى سرعة طلب المساعدة عند ظهور هذه العلامات.

الصديق والسفر.. أبرز بوابتي التعاطي

أكد العقيد محمد العارضي أن دراسة أجرتها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على نحو 1500 متعاط على مدى عامين، أظهرت أن 90% من حالات التعاطي ارتبطت بصديق متعاط، فيما جاء السفر إلى الدول المجاورة بالمخدرات ضمن أبرز الأسباب الأخرى. ودعا الأسر إلى متابعة أصدقاء أبنائهم ومرافقتهم وتوجيههم أثناء السفر، باعتبارها من أهم عوامل الوقاية من الإدمان.

ضمن الاتفاقية المشتركة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتطوير السياسات التعليمية

«التربية» تنظم ورشة عمل لتعزيز منظومة تقويم الطلبة

الفريق Team Spirit Award ضمن الفئة ذاتها. كما شاركت الكويت في منافسات الفئة المتقدمة Modified في خلال فريق جامعة الكويت بقيادة وتدريب د.عمر العلي، وفريق الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث قدما أداء مشرفاً يعكس المستوى العلمي والهندسي المتقدم للكوادر الوطنية. وياتي هذا الإنجاز ثمرة للجهود الوطنية التي قادتها جامعة الكويت ممثلة بكلية العلوم، ومن خلال قسم علوم الحاسوب، بالتعاون مع وزارة التربية والهيئة العامة للشباب، الذي تولى تنظيم البطولة الوطنية في الكويت والإشراف على تأهيل الفرق الكويتية للمشاركة في النهائيات العالمية، في إطار رسالته الرامية إلى ترسيخ ثقافة الابتكار، ودعم التعليم التطبيقي، وإعداد جيل قادر على المنافسة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا والطاقة المستدامة.

الآن خليفة
حققت الكويت إنجازاً عالمياً جديداً بإحراز نتائج متقدمة في نهائيات بطولة Prix Grand 2H Finals 2026، التي أقيمت في سويسرا، بعد منافسات قوية جمعت 85 فريقاً يمثلون 26 دولة من مختلف أنحاء العالم، في واحدة من أكبر البطولات التعليمية الدولية المخصصة في تقنيات الهيدروجين والطاقة النظيفة. وجاء هذا الإنجاز من خلال تحقيق فريق Sonic من ثانوية الصباحية مركزاً عالمياً في فئة Stock المخصصة لطلبة المرحلة الثانوية، كما وصلت الفرق الوطنية تحقيق نتائج متميزة بحصد عدد من الجوائز الدولية، حيث نال فريق Maria Hydro من ثانوية مارية القطبية جائزة التصميم Design Award، فيما حصد فريق Sonic جائزة روح

التربية في الكويت مواصلة تطوير منظومة تقويم الطلبة والابتكار في أساليبها. وتناول البرنامج أربعة محاور رئيسية، شملت استعراض خصائص منظومات تقويم الطلبة الوطنية المصممة وفق أفضل الممارسات، والتقويمات الوطنية التي تعتمد اختبارات موحدة لا يترتب عليها أثر مباشر في انتقال الطلبة أو حصولهم على الشهادات، والامتحانات الوطنية التي تترتب عليها نتائج رسمية تتعلق بالانتقال بين المراحل الدراسية أو منح الشهادات، إضافة إلى التقييمات الصفية ودورها في دعم تعلم الطلبة وتحسين أدائهم داخل البيئة التعليمية.



وكيل الوزارة د.خالد الرشيد وعدد من القيادات التربوية خلال الورشة الافتراضية

أهمية تصميم منظومات تقويم متكاملة، تشمل التقويمات الوطنية والدولية، والامتحانات الوطنية، وتقييمات الصفية، كما توفر من بيانات ومؤشرات دقيقة حول مستوى تعلم الطلبة وتقدمهم، بما يدعم تطوير السياسات التعليمية واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. كما استعرض خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أبرز التجارب الدولية في مجال تقويم الطلبة، وما شهدته دول المنظمة خلال السنوات الأخيرة من تطورات نوعية

والمناهج، إضافة إلى الموجهين الفنيين ومديري المدارس ورؤساء الأقسام، بما يسهم في توحيد الرؤى وتبادل الخبرات حول أحدث الممارسات في مجال تقويم الطلبة. وركزت على محور تقويم الطلبة، وهدفت إلى دعم وزارة التربية في تعزيز منظومة التقويم بما يسند التنفيذ الفعال للمناهج الدراسية، انطلاقاً من أهمية التقويم باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحسين جودة التعليم ورفع كفاءة عمليتي التعليم والتعلم وتضمنت عرضاً شاملاً حول

في إطار جهودها المتواصلة لتطوير المنظومة التعليمية والارتقاء بجودة مخرجات التعليم وفق أفضل الممارسات الدولية، وظمت وزارة التربية أمس ورشة عمل افتراضية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك ضمن الاتفاقية المشتركة بين الجانبين، بحضور وكيل الوزارة د.خالد الرشيد، وعدد من القيادات التربوية والمسؤولين بالوزارة. وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من البرامج المشتركة التي تنفذها وزارة التربية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بهدف الاستفادة من الخبرات الدولية، وتعزيز كفاءة منظومة التقويم، وتطوير السياسات التعليمية بما ينسجم مع مستهدفات الوزارة في الارتقاء بجودة التعليم وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع التربوي. واستهدفت الورشة موظفي إدارة القياس والتقويم بوزارة التربية، وموظفي إدارة التكنولوجيا والمعلومات، وموظفي إدارة التوجيه الفني والبحوث

«الموهبة والإبداع»: ندعم مشاركة الوفد الطلابي الكويتي في أولمبياد الكيمياء الدولي بأوزبكستان

تأتي بعد استكمال الطلبة برنامجاً تأهلياً مكثفاً شمل تدريباً نظرياً وعملياً إلى جانب معسكر تدريبي خارجي استضافته جامعة آوتغوش لوراند بمدينة بودابست في جمهورية هنغاريا بهدف تعزيز جاهزيتهم للمنافسة وفق أعلى المعايير العلمية الدولية، مؤكداً أن المركز لا يبالغ في دعم أبناء الوطن، وذلك في إطار جهدها المستمره لرعاية الطلبة الموهوبين وتمكينهم من تمثيل دولة الكويت في المحافل العلمية الدولية.

كونا: أكد مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع - أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - دعمه لمشاركة وفد طلابي كويتي في أولمبياد الكيمياء الدولي (IChO) الذي تنسضيفه أوزبكستان خلال الفترة من 10 إلى 19 الجاري بالتعاون مع وزارة التربية. وقال المركز لـ «كونا» أنه يدعم مشاركة أربعة طلاب كويتيين في هذا الأولمبياد وهم: فاطمة الملا وزهراء الحداد وعلي يوسف وغزيل المطيري. وأضاف البيان أن هذه المشاركة